

الجهود الدولية لمكافحة ظاهرة الفساد وإشكاليات التطبيق

جمال سلامة علي (*)

ملخص: يتناول هذا البحث بالتحليل ظاهرة الفساد في القطاعات الحكومية بمختلف أنواعها ومستوياتها، وهي ظاهرة تترك - بلا شك - أثراً سلبية على معظم نواحي الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في مختلف دول العالم. في هذا السياق يتعرض البحث لظاهرة الفساد من عدة زوايا، حيث يعنى البحث في - الجزء الأول - بالتناول التحليلي لأنماط الفساد، فضلاً عن بيان كلفته أو الآثار السلبية له من النواحي الأخلاقية والسياسية والاقتصادية في أي مجتمع تزداد فيه حدة هذه الظاهرة. ويتناول الجزء الثاني من هذا البحث أهم الجهود الدولية المعنية بمكافحة ظاهرة الفساد، ومن خلالها يتناول البحث دور المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية في التصدي لهذه الظاهرة، كذلك يتناول البحث أبرز الاتفاقيات الدولية والإقليمية المعنية بهذا المجال. ثم تأتي الخاتمة لتتناول تقييماً لتلك الجهود الدولية والمشكلات أو المعوقات التي قد تحد من قدرة تلك الاتفاقيات والجهود الدولية في التصدي بفاعلية لظاهرة الفساد ولاسيما في الدول غير الديمقراطية.

المصطلحات الأساسية: الفساد، الاستبداد، الديمقراطية، اتفاقيات دولية، الشفافية، البنك الدولي، غسل أموال.

مقدمة:

هناك سؤال يتردد في ذهن كثير منا ونحن بصدد الحديث عن ظاهرة الفساد، وهو: لماذا يزداد معدل الفساد لدرجة التغلغل في معظم القطاعات الحكومية في الدول غير الديمقراطية، وتتحصر نسبياً في المجتمعات الديمقراطية؟

(*) قسم العلوم السياسية، كلية تجارة السويس، جامعة قناة السويس، ج. م. ع.

وللإجابة عن ذلك يلزم تأكيد أن الاستبداد والفساد صنوان، كما أن الديمقراطية ونجاح مكافحة الفساد صنوان.. كل الدراسات والتقارير التي تصدرها المنظمات الدولية المختصة حول الفساد تقول إن الفساد جزء لا يتجزأ من تركيبة النظم الاستبدادية، أما في دول الغرب الأوروبي فنجد أن نسبة الفساد أقل لأسباب عدة، أهمها الديمقراطية والمحاسبة.

أما القول بأن الفساد ظاهرة عالمية؛ فهي مقولة حق يُراد بها باطل؛ إذ على الرغم من أن الفساد يعد ظاهرة عالمية موجودة في أفضل النظم الديمقراطية وأسوأ النظم الديكتاتورية، فإن الفرق يتمثل في أسس المعالجة وطرقها.. ففي النظم الديمقراطية يُتصدى لتلك الظاهرة بفاعلية ونجاح عبر توافر آليات سياسية ديمقراطية تسمح لأحزاب المجتمع وتياراته ومؤسساته ونخبه بالمشاركة في صنع القرار، وإعلام حر قادر على النقد والمساءلة وملاحقة الفساد والفاستدين، وتسليط الضوء على السلوك الخفي لبعض المسؤولين لمنع استئراء الفساد أو الحد منه، ومن ثم يُضرب بيد من حديد على أيدي الفاسدين والمفسدين. بالطبع نحن نتفهم أن الفساد قضية مركبة وينشأ لأسباب مختلفة، ومن ثم، فإن طرق مواجهته مختلفة بحسب طريقة نشأته، بيد أن هناك خطوطاً عامة ومنطقية تقود إليه، فالفساد ينشأ بسبب ضعف مؤسسات الدولة والمجتمع وضعف الأدوات الرقابية والإعلامية.

صحيح أن دول أوروبا وأمريكا الشمالية ليست بعيدة كل البعد عن ظاهرة الفساد، إلا أن قياداتها السياسية تحرص على محاربة الفساد الإداري لإدراكها أن شيوع تلك الظاهرة في أي مجتمع من شأنه أن يؤدي لانهايار نظام الحكم وتحلل السلطة، فضلاً عن وجود أحزاب ذات توجهات مختلفة، إضافة إلى الرقابة الشعبية التي تعكس وعي الفرد بحقوقه وواجباته، واهتمامه وحرصه على معرفة ما يجري في بلده، ناهيك عن الرقابة الإعلامية الفعالة التي تعكس فهمها لدورها، فعند الحديث عن مكافحة الفساد لا يمكن أن نتجاهل الإعلام والصحافة الحرة التي تمارس دورها الفعلي كسلطة موازية تتابع المخالف وتكشفه وتلاحقه بجرأة وموضوعية دون خوف؛ فعبر تلك العوامل السابقة مجتمعة تستطيع تلك المجتمعات أن تقلل من انتشار ظاهرة الفساد، وكلما زادت فعالية تلك الهيئات أمكن محاربة الفساد من جذوره، أو على الأقل أمكن مواجهته قبل أن يستفحل.

وهكذا تجتهد وتحاول المجتمعات المتقدمة والواعية؛ فتعمل على محاربة

الفساد المالي والإداري ومكافحته بشتى الطرق ولا تتنازل عن محاسبة أي طرف في فساد دون استثناء، فعلى رأس تلك النظم توجد برلمانات قوية وقوانين صارمة ومُلزمة للجميع، تفرض رقابة على تصرفات كل من يتولى مسؤولية دون أن يكون هناك من هو فوق المساءلة.

أما في الدول غير الديمقراطية، فيمكن أن نُعزي السبب الرئيس في انتشار الفساد في معظم تلك الدول إلى غياب المسؤولية السياسية وسيادة نمط الحكم الفردي أو حكم القلة أو الشلة وما يقترن به من إهدار للأموال العامة أو الاستيلاء عليها دون رقابة أو محاسبة فعالة، فغالباً ما تعاني هذه الدول: الفقيرة أو الغنية، غياب نظام برلماني حقيقي ورقابة وقضاء فعال. ومن ثم نجد أن الفساد في تلك الدول يولد أنماطاً متتالية من الفساد.

المبحث الأول - ظاهرة الفساد:

أولاً - أنواع الفساد:

يمثل الفساد Corruption بأنواعه المختلفة تحدياً من أهم التحديات التي تواجهها الدول النامية، فهناك علاقة قوية في تلك الدول بين الفساد والاستبداد وانتشار الفقر وشيوع التخلف؛ بمعنى آخر، فمعظم تلك الدول أمام دائرة مغلقة أو حلقة رباعية متشابكة من استبداد يقود إلى فساد يقود إلى فقر يقود إلى تخلف.

بالطبع لا تخرج معظم الدول العربية عن تلك القاعدة؛ حيث شاعت صور الفساد وازدادت معدلاته مع ازدياد الثروات الهائلة التي شهدتها الدول العربية المنتجة للنفط ولاسيما بعد ارتفاع أسعاره، ناهيك عن أن استئثار الفساد في معظم البلدان العربية يرتبط - بشكل أساسي - بغياب الديمقراطية وسيادة النمط الاستبدادي في الحكم وتأييد بل توريث المناصب.

وعلى الرغم من أن هناك عدة معايير ينظر منها البعض عند تصنيفهم للفساد فإننا يمكن تقسيم صور الفساد إلى "فساد إداري"، و"فساد سياسي".

1 - الفساد الإداري:

الفساد الإداري هو استغلال المركز الوظيفي للحصول على منافع بطريقة غير مشروعة. وللفساد الإداري أصناف وأنواع عديدة، منها ما يطلق عليه البعض العمولات، وهو ما يفرضه أو يطلبه الموظف المسؤول في إحدى المصالح العامة من

الأفراد والمؤسسات نظير تسهيل حصولهم على مستحقاتهم أو إنهاء مصالح وعقود.

وإذا نظرنا إلى الفساد الإداري من حيث الحجم فسنجد أن هناك فساداً صغيراً وفساداً كبيراً.

فالفساد الصغير: هو الفساد الضيق أو المحدود النطاق مثل قبض رشوة لتقديم خدمة اعتيادية بسيطة... إلخ، أو على شاكلة شرطي يتقاضى رشوة للإعفاء عن مخالفة مرور، ومعظمه يرجع إلى تدني مستوى الأجور التي يتقاضاها هؤلاء الموظفون الحكوميون.

أما الفساد الكبير: فهو ذلك النمط الذي يرتبط بكبار الموظفين ويقدر بالملايين أو المليارات، ولعل التفرقة هنا ليس مرجعها تفرقة في حجم الرشوة، بقدر ما يتعلق بمقابل الرشوة أو الفساد، فالفساد الصغير يرتبط بإتمام إجراءات روتينية أو عدم إجراءاتها، في حين يرتبط الفساد الكبير بالتأثير على اتخاذ القرارات، كقرارات إنشاء مشروعات وترسية مناقصات ومنح احتكارات، وكلها أنماط ترتبط بغياب الشفافية وشروط ضمان المنافسة في صفقات الحكومة.

بالطبع، يجب ألا يُستشف من كلامنا أن نُركّز على الفساد الكبير ونتسامح مع الفساد الصغير، فكلاهما ضار، ومن الواجب محاربته. غاية الأمر أن الفساد الصغير قد يعرقل حصول المواطن على حقوقه، في حين نجد أن الفساد الكبير قد يدمر الدولة اقتصادياً واجتماعياً وأخلاقياً، فضلاً عن أنه - في ظل شيوع الفساد الكبير - قد يتضاءل الأمل في القضاء على الفساد الصغير.

وهناك مؤشرات معينة للصفقات التي يمكن أن تجتذب الفساد الكبير، وهي:

- حجم الصفقة: فلا بد أن يكون حجم الصفقة كبيراً كي يُغري المسؤول الكبير.

- وجود وسيط: في حالة الفساد الكبير لا يتم التعامل مباشرة بين مُقدم الرشوة مثلاً والمسؤول الحكومي الكبير، فهناك وسيط عن المؤسسة مقدمة الرشوة، وآخر عن المسؤول الحكومي الكبير.

- سرعة الحصول على العائد: فهؤلاء الكبار يفضلون الحصول على المقابل فوراً أو مقدماً قبل تقديم التسهيل أو الخدمة المطلوبة (Ackerman, 1999: 87, 91, 116).

- التعمية: كلما كانت الصفقة معقدة وغير مباشرة أقبل عليها المسؤول؛ نظراً لصعوبة المتابعة واحتمالات تعقبها.

وتعتبر الرشوة من أكثر أشكال الفساد الإداري شيوعاً، وهي عادة تُعرض من قبل المستفيد من الخدمة أو تُطلب من الموظف المسؤول لتسهيل الحصول على خدمة غالباً ما تكون على حساب الآخرين. وتتباين نوعية الرشوة بدءاً من الرشوة النقدية، مروراً بالرشاوى المادية (سيارة، عقار.. إلخ) والرشاوى في صورة تقديم خدمة مقابل خدمة، انتهاءً بالرشوة الجنسية.

كذلك يمكن الإشارة إلى الاختلاس والسرقعة والسطو على ممتلكات المؤسسات العامة من بعض الموظفين ممن حُمّلوا أمانة العمل، فاستغلوا ضعف الرقابة في الحصول على مكاسب غير مشروعة.

أما الوساطة أو المحاباة والمحسوبية فعلى الرغم من أن البعض يراها أقل أشكال الفساد الإداري ضرراً، فإنها قد تؤدي - في المدى البعيد - إلى ضعف القدرات الإنتاجية واختفاء الكفاءات المهنية وهدر الإمكانيات، كنتيجة حتمية لعدم الالتزام بمعايير الكفاءة والصلاحيات لوضع الشخص المناسب في المكان المناسب.. كذلك لا يقتصر دور المحاباة والمحسوبية والقرابة على اختيار العناصر غير المناسبة، بل يمتد ليؤدي دوراً في تأبيد المناصب ومكوث المديرين وموظفي الإدارة العليا لفترات طويلة بمناصبهم؛ مما يجعل بعضهم يخلط بين الممتلكات الشخصية وأموال المصلحة التي يديرها.

في هذا الصدد يجدر بنا بيان الفرق بين مصطلحي التفضيل والمحاباة: فالتفضيل هو تمييز أو إثارة لحكمة، أما المحاباة فهي تمييز أو إثارة لهوى.. وهنا يحضرنا قول سيدنا وسيد آبائنا محمد - صلى الله عليه وسلم -: إذا ضيعت الأمانة فانتظر الساعة، قيل: وكيف إضاعتها؟ قال: "إذا وسد الأمر إلى غير أهله"، وقوله - صلى الله عليه وسلم -: "لا يشم ريح الجنة، قيل: من؟ قال: من ولى أحداً عملاً وفي الناس خير منه".

2 - الفساد السياسي:

يعد الفساد السياسي أشد أنواع الفساد وطأة، وعلى الرغم من كونه ظاهراً وملموساً من حيث المظهر والأثر في معظم الدول غير الديمقراطية، فإنه يتسم بدرجة من الشراسة وشبكة من الحماية تجعل من الصعب ملاحقته أو مواجهته في

الدول النامية، ولاسيما في ظل غياب مبدأ المسؤولية السياسية، أو بمعنى آخر في ظل هذا الفصل الشاذ بين السلطة والمسؤولية.

ويتعلق هذا النمط من أنماط الفساد بطبيعة الحكم والمنظومة السياسية السائدة في مؤسسات الدولة.. ويبرز هذا النمط واقعياً عبر ممارسات سرية تتضمن إساءة استخدام النخب الحاكمة للسلطة لتحقيق أهداف ومنافع شخصية غير مشروعة (Transparency International, 2004: 34).

والفساد السياسي - بطبيعة الحال - مسؤول بشكل كبير أو يتحمل النصيب الأكبر من تفشي ظاهرة الفساد الإداري، ويضر - بلا شك - باقتصاده وتنميته وأمنه واستقراره. بل يمكن القول: إن الفساد - بشكل عام - يعتبر مشكلة سياسية أكثر من كونه مشكلة إدارية.

وتختلف صور الفساد السياسي من بلد إلى آخر، لكنّها غالباً ما تكون مرتبطة - بطريقة أو بأخرى - بطبيعة نظام الحكم، ويرجع السبب وراء الجزء الأكبر من الفساد - بشقيه: السياسي والإداري - إلى هيمنة فئة صغيرة على السلطة، بما يتيح لها التحكم في مقدرات الاقتصاد الوطني عبر تدخّل الحكام وكبار المسؤولين في الهياكل الاقتصادية والقطاعات العامّة، فضلاً عن عدم وجود آليّة نافذة أو مؤسسية لمحاسبة المسؤولين السياسيين، فغالباً ما يتمتع المسؤولون الحكوميون في الدول غير الديمقراطية بحرية واسعة في التصرف وبقليل من الخضوع للمساءلة؛ مما يهيئ لهم استغلال مناصبهم لتحقيق مكاسب شخصية في صورة رشاوى من الشركات الأجنبية أو الخاصة أو حتى من بعض المواطنين مقابل منحهم بعض الامتيازات والاستثناءات. ناهيك عن تطبيق قوانين أو إجراءات مكافحة الفساد بصورة انتقائية، بما يسمح لمسؤولين كبار فاسدين بالإفلات من الجزاء.. ومن الأسباب الأخرى للفساد غياب المعايير الصحيحة للحكم الرشيد، وعدم تطبيق إصلاحات مؤسسية جوهرية في السلطتين التنفيذية والتشريعية (إن وجدت)؛ حيث يسود في تلك الدول غير الديمقراطية نوع من الحكومات يبدأ باغتصاب السلطة وينتهي بتطويعها لاكتناز الثروات ونهب الموارد العامة مهما كانت محدودة، فالحكام الفاسدون يدعمون السياسات التي تجني الأرباح الشخصية لهم حتى لو أدى ذلك إلى هبوط الدخل القومي، مثل بناء مطارات وطرق دون حاجة حقيقية. غاية الأمر أنها تتيح عمولات أو رشاوى كبيرة، فالحاكم الفاسد كيف

الأمر بطريقة تساعد على زيادة مكاسبه الشخصية، وفي المقابل فإن الشركات المنفذة تستغل ذلك لانتزاع أعلى المكاسب.

ويتجسد الفساد السياسي في صور متعددة (إن كانت تتباين من مجتمع إلى آخر): فهناك "الفساد من المنبع"؛ المتمثل في تزوير الانتخابات أو التحايل في إجراءاتها، أو التلاعب في نتائجها للإتيان بأشخاص بعينهم في تلك الدول التي تتظاهر بإجراء عملية انتخابات، أو تلك التي تتخذ من الديمقراطية المظهر دون الجوهر.

ويتجسد هذا النمط من الفساد في بعض السلوكيات والممارسات الشائعة مثل: - استخدام الرشوة المادية والمعنوية في اختيار مرشح بعينه أو للتأثير على الناخب.

- المساهمات المشبوهة (المادية والمعنوية) في الحملات الانتخابية.
- استخدام النفوذ والضغط القهرية لمنع الترشح أو منع التصويت وعرقلته.
- تقفيل الدوائر الانتخابية (التلاعب في النتائج وحجب أصوات المعارضين).
- ابتزاز بعض الأشخاص والهيئات لتقديم دعم مادي أو حجه عن مرشح أو حزب بعينه.

وهناك "فساد التربح"، وهو الفساد الشائع في معظم الدول غير الديمقراطية، ويتمثل في حصول كبار المسؤولين على رشاوى أو عمولات من الشركات الأجنبية مقابل منح امتيازات في القطاعات المحلية المهمة، مثل: - عقود السلاح وصفقاته.

- عقود البنية التحتية (الطرق، الاتصالات، الكهرباء، المياه، الصرف الصحي).
- عقود النفط (التنقيب، التكرير، خطوط النقل، شبكات التوزيع).
- العقود الاستشارية في المشروعات الكبرى (المطارات، الموانئ، المدن الجديدة).

ولعل أكثرها شهرة تلك الناجمة عن صفقات الأسلحة؛ حيث المبالغ كبيرة والرقابة منعدمة بحجة سرية الصفقة تحت دعاوى الأمن القومي، وهي مبالغ تدفع عبر سماسرة ووكلاء من داخل الدائرة المقربة من الحاكم أو المسؤول الكبير (روبرت كليجار، 1994).

وهناك "فساد الشلة"، وهو من أنواع الفساد السياسي الذي بات شائعاً في كثير من الدول النامية ولاسيما غير الديمقراطية منها، ويتخذ عدة أشكال، أبرزها: استخدام صفقات، ومنح امتيازات اقتصادية احتكارية لمكافأة الحلفاء السياسيين ورجال أعمال وغيرهم من المقربين، في مقابل الدعم المادي والسياسي الذي يقدمونه لتلك النظم.. وقد برزت صيغ عديدة من هذا النوع من الفساد تشمل: تخليق الفرص الاحتكارية في أنشطة وتعاقدات معينة لصالح المقربين، تخصيص أراضي عبر قرارات إدارية عليا أو سياسية شفوية لتستخدم فيما بعد في المضاربات "تسقيع الأراضي"، فضلاً عن المحاباة والمحسوبية في التعيينات الوظيفية الكبرى، ناهيك عن قروض المجاملة التي تمنحها بعض المصارف الحكومية دون ضمانات جدية.

وهناك فساد سياسي آخر يمكن أن نسميه "الفساد بالتبني"؛ فقد ولد القطاع الخاص في العقد الأخير شكلاً خاصاً به من أشكال الفساد ولاسيما في بعض البلدان العربية، فبعد أن كان فساد تلك الفئة أو إفسادها يقتصر على تقديم رشوة محددة للمسؤول مقابل إتمام صفقة بعينها، ظهر نوع جديد من الفساد يمكن أن نسميه "الفساد بالتبني"، وهو المتمثل في قيام فئة من رجال الأعمال بتمويل حملات علاقات عامة بغرض تلميع بعض المسؤولين أو تدعيمهم، وتشمل الإنفاق على حملاتهم الانتخابية، بل التكفل بتدبير نفقات معيشة أسرهم وأقارب أبنائهم وسفرياتهم.. وفي المقابل نجد تبنيًا موازياً أو احتضاناً من هؤلاء المسؤولين لتلك الفئة من رجال الأعمال، بشكل يتضمن رعاية مصالحهم وأنشطتهم الاقتصادية وحمايتهم من الملاحقات القانونية.

ويلاحظ أن هذا النوع من الفساد يقترن بفساد آخر هو "فساد الرأي" الذي يتجسد في شبكة حماية مُشكّلة من بعض ضعاف النفوس من رجال الصحافة والإعلام وأساتذة الجامعات ممن يحصلون على رشاوى وامتيازات للتغطية أو التعمية على تلك الأعمال غير المشروعة.

وهناك نوع آخر من الفساد يدخل في إطار الجريمة المنظمة، وهو ما يسمى بعملية غسل الأموال Money Laundering، وهي تمثل مشكلة عالمية تؤثر سلباً على العالم اقتصادياً واجتماعياً وأمنياً.

وعملية غسل الأموال هي منظومة من الإجراءات التي تهدف إلى إخفاء

المصدر الحقيقي للأموال المتأتية عن أعمال غير مشروعة ومنح الصفة الشرعية لها بإعادة ضخها في قنوات استثمار شرعية، ويتم ذلك من خلال التعاون بين أصحاب تلك الأموال غير المشروعة، ومعظمهم ممن يعملون بتجارة المخدرات والجريمة المنظمة أو غير المنظمة.

وتأتي مكاتب الصرافة وتحويل النقود والكازينوهات وحانات القمار وشركات الأوفشور Offshore Company⁽¹⁾ على رأس قائمة المتعاملين في غسل الأموال، كما يؤدي مقدمو الخدمات مثل المحاسبين والمستشارين الماليين - دوراً كبيراً في عملية غسل الأموال، عبر ابتكار أساليب متجددة للتمويه والمراوغة. يُذكر أن منطقة الخليج العربي تعد من المناطق الجاذبة لعمليات غسل الأموال؛ فالعصابات المعنية بهذا النشاط بدأت توجه أنظارها نحو دول الخليج بعدما بدأ تضيق الخناق عليها من قبل الولايات المتحدة وأوروبا، حيث تنظر العصابات إلى منطقة الخليج باعتبارها بيئة مواتية تتوافر فيها بنية أساسية من مطارات وموانئ وطرق دولية ووجود أعداد كبيرة من العمالة الوافدة، خاصة من بعض الدول التي تنشط في إنتاج المخدرات، حيث يمثل بعض تلك العمالة نواة لعصابات الجريمة المنظمة (جريدة الشرق الأوسط، 27 مايو 2007).

ثانياً - تكلفة الفساد:

1- التكلفة السياسية:

لعل كلفة هذا النوع من الفساد قد لا تقتصر على الإهدار الهائل من الموارد والأموال العامة فقط؛ إذ إن آثاره الأشد خطورة تتمثل في أن هذا النوع من الفساد يجعل النخبة المستفيدة منه هي المدافع الأساسي عن أخطاء النظام، ومن ثم تقاوم - باستماتة - أي برامج محتملة لإصلاح سياسي واقتصادي، من شأنها تنظيم مجال الأعمال وتطبيق القوانين على الجميع دون تفرقة.

وعلى الرغم من أن إثبات الفساد في الميدان السياسي أمر بالغ الصعوبة؛ حيث تحاط عملياته بالسرية - فإننا نستطيع بسهولة تعرف آثاره، حيث يمثل الفساد تحدياً خطيراً وعائقاً كبيراً في طريق التنمية لأي مجتمع؛ فهو على الصعيد

(1) شركة "أوفشور" هي شركة ذات كيان قانوني يتم تسجيلها في بلد غير الذي يقيم فيه مؤسسوها أو غير الذي تمارس الشركة فيه نشاطها. وكلمة أوفشور بالإنجليزية off shore معناها "بعيد عن الشاطئ"؛ بمعنى أن شركات الأوفشور هي شركات تنشأ بعيداً عن موطنها الأصلي.

السياسي يعوق أي تطور نحو الديمقراطية والتعددية السياسية، ويقوض أسس أي حكم ديمقراطي وأركانه؛ فعبر الفساد في الانتخابات يصل إلى سدة البرلمانات والهيئات التشريعية والمجالس المحلية وغيرها - أشخاص غير جديرين بتحمل مسؤولية التمثيل الصحيح للشعب في عملية صنع القرار السياسي، وغيره من القرارات المصيرية.

بمعنى أكثر وضوحاً فإنه يعطل أو يلغي الدور الرئيسي للبرلمان المتمثل في الرقابة على عمل الحكومة ومساءلتها ومحاسبتها، وفي ظل غياب المسؤولية والرقابة من الطبيعي أن ينمو الفساد ويزدهر، ويصبح كمعول هدم وعامل رئيس في تبذير الأموال، وانتهاؤها إلى جيوب قلة فاسدة مفسدة، ويعمق الفجوة بين الأغنياء والفقراء.

حتى إن أموال المعونات الأجنبية لم تسلم من الفساد؛ حيث تقوم بعض الحكومات في الدول النامية بإعادة تدوير أموال المعونات لتذهب للجيوب الخاصة، ويشير البنك الدولي في تقريره الصادر في يونيو عام 2004 إلى أن 30% من قيمة المعونات الأجنبية لا تدخل خزينة تلك الدول بل تذهب بطرق غير مباشرة إلى جيوب مسؤولين هناك وشلة المقربين، وعلى رأس قائمة أكثر البلدان التي ينتشر فيها الفساد تأتي إفريقيا في المقدمة ثم دول الشرق الأوسط، ثم دول أمريكا الجنوبية وبعض دول آسيا (The World Bank, 2004).

وهنا يجب تأكيد أن الكارثة أكبر مما يتصور البعض وتلك الحكومات نفسها، فهذه البلدان تئن تحت وطأة فساد قد بات يهدد نظمها السياسية نفسها مثلما يهدد كيائها، فالمواطن في تلك الأقطار بات يرى أناساً كانوا يعيشون في مستوى متواضع، وما أن شغلوا منصباً ما حتى أصبحوا من أغنياء المجتمع ووجهائه، بل إن بعضهم يملك طائرات ويخوتاً وقصوراً من أموال شعوبهم، في الوقت الذي لا يستطيع فيه الفرد العادي المغلوب على أمره أن يقضي مصلحة إلا إذا مد يده في جيبه ودفع، أو تكون له واسطة من الحجم الكبير؛ الأمر الذي يعمق لديه الشعور بالغبن وعدم العدالة مما يكون له مردود سلبي على إحساسه بالانتماء للوطن ومن ثم على الأمن القومي لأي مجتمع، فلا يمكن الحديث عن أمن قومي وسلام اجتماعي في ظل مجتمعات تعاني الفقر والمجاعة والخلل في ميزان العدالة؛ ولا يمكن الحديث عن أمن قومي في مجتمعات تحاكم الجائع الذي يسرق رغيف خبز، وتحني رؤوسها

لمن يسرق الجمل بما حمل، ناهيك عن أن الفساد يهدد - بلا شك - استقرار المجتمعات وأمنها، حيث يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالجريمة المنظمة والجرائم الاقتصادية بما فيها غسل الأموال.

2- التكلفة الأخلاقية:

يتصور البعض في الدول التي يشيع فيها الفساد - ومنها عالمنا العربي - أن الممارسات والسلوكيات الإدارية والسياسية الفاسدة هي طريقة حياة نظراً لاعتيادهم عليها ولا يدركون أنهم يعيشون في جو من الفساد. لذا ربما قد لا تتمثل أخطر نتائج الفساد في إهدار المال العام والخاص، بل في الخلل الذي يصيب أخلاقيات العمل وقيم المجتمع، حيث ارتبطت حياة قطاع كبير في بعض المجتمعات النامية بدخول سرية مصدرها الفساد، وأصبحت تمثل دخلاً أساسياً تقوم عليه ترتيبات معيشة البعض بدرجة لا يمكنهم الاستغناء عنها، فعن طريق تلك الدخول السرية يتم الإنفاق على المعيشة من سكن وتعليم وعلاج وسيارات وسفر وترفيه، وبات من الصعب عليهم إعادة ترتيب حياتهم والتزاماتهم اعتماداً على دخولهم الشرعية الحقيقية، وهكذا - شيئاً فشيئاً - تشكلت دورة حياة وعلاقات اقتصادية واجتماعية قائمة على الفساد.

يضاف إلى ذلك شيوع ثقافة الفساد والخلل في مقاييس الخير والشر لدى كثير من المفسدين الذين يزعمون أن فسادهم أو إفسادهم هو من قبيل الإصلاح.. ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ (سورة البقرة، الآيتان 11، 12).

في هذا السياق قد يكون من المناسب أن نتناول ما أورده العلامة الشيخ محمد الغزالي في كتابه "الفساد السياسي في المجتمعات العربية والإسلامية" (2005: 56-122-124) حيث يقول: "كثيرون لا يرون حرجاً في السطو على كدح العاملين واقتناصه سحتاً، والغريب أن الصور الجزئية لهذه الجرائم يمكن أن تضبط وتحاسب، أما الصور الكبرى فإن الإفلات فيها بالغنائم الحرام ميسور وشائع.. اللصوص يسرقون ويهربون، بعضهم يدركه العقاب والآخرين يفرون بما سرقوا ونهبوا دون أن يمسه أذى! فالذي يسرق الرغيف يدخل السجن والذي يسرق الفرن لا يدخل السجن! لأن سارق الرغيف لص ضعيف، أما سارق الفرن فهو لص قادر يتعاون مع عصابات قادرة، ويجد من الأموال التي سرقها ما يقدره على تدويخ العدالة! فهو يوكل أحسن المحامين، وبين براعة

الدفاع وعناء القضاء تذهب الحقيقة.. وإفلات مجرمين من يد العدالة غير مستغرب ولكن المستغرب وجود لصوص من طراز آخر، لصوص شرفاء جداً، لا يُتهمون، ولا يُقدمون للعدالة أبداً، لصوص لهم مناصب مهيبية، وألقاب طنانة، وكلمات نافذة! سرقوا شعوبهم جهرة، ونمت لهم ثروات طائلة، واحتبست الألسن في الحلق؛ فما تقدر أن توجه لهم لفظاً! والسرقات من هذا النوع تجيء عرضاً أو تجيء تابعة للاستيلاء على السلطة والاستمکان من مقاليد الأمور، فاغتصاب الحكم لشهوة عارمة يختلف عن تولي الحكم باسم الله ورضا الأمة؛ الأول فجور والثاني تقوى.. "ويسترسل الغزالي قائلاً: "يبدو أن الأتقياء في التاريخ السياسي للأمم كانوا أندر من الماء في الصحراء، فالذين غلبوا على مصائر الناس كانوا قطاع طريق مهرة في سرقة الأمجاد والكفايات، وبناء الجاه والسطوة والأبهة على أنقاض المستذلين والضائعين!".

3- التكلفة الاقتصادية:

لعل أهم الآثار الاقتصادية المباشرة المترتبة على الفساد هي تلك الزيادة المباشرة في سعر الخدمة أو المنتج محل الصفقة؛ فمبلغ الرشوة التي دفعت مقابل الحصول على تسهيل ما، لن يتحملها دافع الرشوة في النهاية، بل سينقل عبئها إلى طرف ثالث هو المستهلك أو الاقتصاد القومي ككل، حيث يقوم دافع الرشوة برفع تكلفة المناقصة أو العطاء ليعوّض ما دفعه، وذلك يعني أن المستهلك الذي يشتري هذه السلعة هو الذي يتحمل عبء الرشوة، وقد تتحملها موازنة الدولة إذا كانت الحكومة هي التي تشتري السلعة، وهذا يعني أن الاقتصاد القومي ككل هو الذي يتحمل عبء هذه الرشوة، وتشير الدراسات إلى أن الزيادة في تكاليف الخدمة أو السلعة نتاج الفساد في الدول النامية تراوح بين 20% و50% فوق التكلفة الأصلية المفترضة (Miller, 2004: 142).

ومع إسهام الفساد في زيادة تضخم التكاليف فإنه يشوه شروط المنافسة في أي بلد؛ إذ يحمي الشركات والمؤسسات ذات الحظوة، ويترك غيرها تتعثر في ظروف غير عادلة أو شريفة من المنافسة، والنتيجة تتركس وجود شركات تنتعش على خراب غيرها.

- يعد الفساد من العوامل الرئيسية في تأخر التنمية وإهدار الثروات المادية والبشرية؛ حيث يؤدي إلى نخر القدرة الإنتاجية للمجتمع وتقويض عمل المؤسسات واستنزاف جائر لمصادر استقواء الدول وثرواتها، كما يؤدي إلى تقويض دعائم

التنمية البشرية ونسفها بما يحدثه من تشوهات وحالات عجز ضخمة، وتردّ في نوعية الخدمات التي تقدمها المؤسسات الحكومية.

- يؤدي الفساد إلى تراجع الاستثمارات الحقيقية وضعف القدرة على جذب الاستثمار الأجنبي في القطاعات التي يحتاج إليها الاقتصاد المحلي؛ نتيجة للتصورات والمدرجات الذهنية المتكونة لدى المستثمرين حول مستويات الفساد الإداري والمالي وحول شفافية الإجراءات وسلاستها.

ولعل من أغرب الآراء التي يذهب إليها البعض في تبرير الفساد هو الرأي القائل بأن قليلاً من الفساد في بعض الدول النامية قد يكون له تأثير نقطة الزيت اللازمة لإدارة ترؤس الاستثمار وجذب رؤوس الأموال. في هذا السياق أيضاً يذهب البعض إلى أن المستثمر الأجنبي أو المحلي يلجأ إلى أساليب الفساد ليتخطى الروتين الإداري وتحقيق الانسيابية التي تتطلبها اقتصاديات السوق، بيد أن هؤلاء يتجاهلون حقيقة أن شيوع الرشوة قد يدفع بعض المسؤولين إلى استحداث تعليمات ومعوقات جديدة لتأخير إنجاز المعاملات حتى تزداد قيمة الرشوة.

- يؤدي الفساد إلى التسبب والتهاون في الالتزام بالضوابط التنظيمية والإجراءات الرقابية (ضمانات القروض، شروط البناء، المحافظة على البيئة، حماية المستهلك، منع الاحتكار، إجراءات الأمان والسلامة، وغيرها من ضوابط وإجراءات)، ناهيك عن التسبب في عمليات الملاحقة القانونية.

- وطبقاً لتقديرات البنك الدولي في التقرير الصادر عام 2002 فإن عائدات الأنشطة الإجرامية والفساد والتهرب الضريبي التي تتدفق عبر الحدود على مستوى العالم سنوياً تراوح بين تريليون و1,6 تريليون دولار أمريكي، وبحسب تلك التقديرات يصل حجم الرشاوى التي تُدفع لموظفين عموميين في البلدان النامية إلى ما بين 20 بليوناً و40 بليون دولار أمريكي سنوياً، وهو ما يعادل 20% إلى 40% من تدفقات المساعدات الإنمائية التي تقدمها المؤسسات المانحة للدول النامية (U.N Centre for International Crime Prevention, 2004: 9).

وعلى الرغم من أن ظاهرة الفساد منتشرة في كل قارات العالم، فإنها تتفاقم حداثتها في القارة الإفريقية على وجه الخصوص، حيث تخسر الدول الإفريقية كل عام بسبب الفساد ما يصل إلى 25% من إجمالي الناتج المحلي، أو نحو 148 مليار دولار أمريكي (The World Bank, 2009).

المبحث الثاني - البُعد الدولي لظاهرة الفساد:

إذا انتقلنا إلى الشق الدولي لظاهرة الفساد، وجدنا أن البعد السياسي يؤدي دوره في تسهيل الفساد أو التصدي له، ووجدنا أيضاً أن الدول المتقدمة تغذي الفساد في الدول النامية؛ فنظام فاسد لكنه يلبي مصلحة الغرب هو نظام ينال الرضا.. وعلى العكس فنظام آخر (فاسد أو غير فاسد) لكنه لا يلبي مصالح الغرب نجده دائماً محل اتهام، فهناك أنظمة في إفريقيا وآسيا تمارس جهاراً سرقة ثروات شعوبها وتُبرم كل أنواع الصفقات المشبوهة، ومع ذلك تلقى دعم القوى الكبرى.

وعلى الرغم من أن رشوة المسؤولين تعتبر جريمة داخل كل دول العالم فإن كثيراً من الدول المتقدمة لا تعتبر رشوة مسؤول أجنبي خارج الدولة جريمة، ومن ثم نجد أنفسنا أمام ظاهرة فساد متعدد الجنسيات، ويبرر البعض في الدول المتقدمة مثل هذه الأعمال بمقولات مفادها: "أن الرشوة جزء من ثقافة الدول النامية، وأن علينا عند التعامل مع تلك الدول أن نتبع نفس الطرق التي تتبع هناك لإتمام الصفقات"، غير أن تلك الحجج هي العُذر الذي هو أقبح من الذنب، فالمؤكد أن الفساد وإن كان يمارس في الدول النامية كسلوك، فإنه ليس بالضرورة أن يكون جزءاً من ثقافة تلك الدول، خاصة الدول الإسلامية التي تُحرّم تعاليمها الدينية الفساد والرشوة سواء تمت داخل الدولة أم خارجها. في هذا السياق يذكر الشيخ الغزالي في كتابه المشار إليه (2005: 56) ما يأتي: "إن الفساد والاستبداد السياسي لا يعد مجرد عصيان وخروج جزئي على تعاليم الإسلام، وليس إماتة لشرائع فرعية فحسب، بل هو إفلات من ربقة ودمار على عقيدته".

ولعل ذلك قد يدحض ما يروجه البعض في الدول المتقدمة التي تعتبر الرشوة المدفوعة لمسؤولين خارج البلد بمنزلة مصروفات، وتقوم بخصمها من الضرائب التي تدفعها الشركات والأفراد للحكومة، وهو ما يعني أن حكوماتها تدعم الرشوة وتُغذي الفساد في الدول النامية، ويعني ذلك أيضاً أن الرشوة والفساد هما جزآن من ثقافة الدول المتقدمة وقوانينها وليس النامية.

وللتدليل على ذلك يكفي الإشارة إلى أن الدول الواردة في تقرير دافعي الرشوة الصادر من منظمة الشفافية الدولية لعام 2008 - هي من الدول الصناعية المتقدمة، كما يكفي الإشارة إلى ما أوردته منظمة الشفافية وهي تلقي الضوء على أهم إنجازاتها التي اعتبرتها نصراً لها؛ فقد جاء في مقدمتها:

- تقديم الدعم لمنظمة دول التعاون الاقتصادي والتنمية لإصدار "اتفاقية مقاومة رشوة الموظفين الأجانب الذين يعملون في المعاملات التجارية العالمية" ⁽²⁾.

- الضغط على دول منظمة دول التعاون الاقتصادي والتنمية (30 دولة) من أجل إلغاء تخفيض الضرائب على الرشاوى التي تقدم إلى الخارج (وتم ذلك في كل الدول تقريباً ما عدا هولندا).

- كسر حاجز الحظر لمناقشة أمور الفساد بالتجمعات الدولية (Transparency International, 2008).

وفيما يرتبط بالبعد الدولي لظاهرة الفساد يجدر بنا الإشارة إلى دور الشركات متعددة الجنسية في تعميق ظاهرة الفساد في الدول النامية، حيث تؤدي كثير من الشركات العالمية الكبرى التي تمتد عبر الحدود دوراً ملحوظاً في زيادة معدلات الفساد في المجتمعات المضيفة. وتقدر بعض التقارير أن نسبة الرشاوى المدفوعة من شركات مستثمرة في دول نامية للحصول على صفقات تصل أحياناً إلى 15% من قيمة العقود (Transparency International, 2008)، فضلاً عن أنها تمارس بعض سلوكيات الفساد كالضغط على الحكومات أو رشوة المسؤولين لفتح الأسواق لمنتجاتها أو للحصول على عقود امتيازات واحتكارات معينة كاستغلال الموارد الطبيعية أو إقامة البنى التحتية، أو لتصريف بضائع راکدة أو غير مطابقة للمواصفات. وقد لا يحتاج المرء إلى جهد للتدليل على أن تلك الشركات ساهمت بشكل كبير في خلق الاحتكارات على الصعيدين الدولي والمحلي بما لها من نفوذ عالمي وقدرة على الإفلات من الرقابة المحلية، ناهيك عن التأثيرات السلبية على السياسات الاقتصادية والمساهمة في تعميق الفقر والفجوة التكنولوجية بين الدول المتقدمة والدول النامية، وإضعاف سيادة الدول المتصلة بها وتقليص دورها الاقتصادي والاجتماعي، وخلق شريحة اجتماعية طفيلية، وحرمان الدول المضيفة من أنشطة البحث العلمي والتطوير وإغرائها بالعائد الاستثماري لإبعادها عن إرساء قاعدة إنتاجية محلية، ناهيك عن استغلال المزايا النسبية للدول المضيفة؛ فضلاً عن الاستفادة من المعدلات الضريبية المنخفضة، تلجأ هذه الشركات في مرحلة لاحقة إلى التمويل من السوق المحلية عبر البنوك المحلية أو الاكتتاب المحلي.

(2) قامت مؤخراً بعض دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بتوقيع اتفاقية تجرم تقديم رشوة المسؤولين في الدول النامية لإبرام الصفقات، وذلك بموجب الاتفاقية المبرمة في مارس 1997.

وبما أن الهدف الأول والأساسي لتلك الشركات يتمثل في تعظيم الربحية بغض النظر عما يخلفه من آثار سلبية على البلدان المضيفة، فغالباً ما يؤدي هذا الاتجاه إلى فتح الباب واسعاً أمام الفساد وما يعكسه من ظواهر اجتماعية سلبية؛ حيث تعتمد تلك الشركات إلى إفساد الساسة والحكام لحملهم على قبول شروط أكثر غبناً لبلدانهم، والتغاضي عن مخالفات قانونية، أو قبول الخدمات والسلع بأسعار أعلى من الأسعار العادية؛ حيث تضع في حساباتها قيمة العمولات والرشاوى التي ستدفعها إلى المسؤولين فتضيفها على قيمة السلع أو الخدمة، وكما تعتمد هذه الشركات إلى شراء نزم كبار المسؤولين فإنها تجند لخدمتها عدداً من المسؤولين السابقين ورجال الإعلام ونجوم المجتمع للعمل كمستشارين بمكافآت ومرتببات مرتفعة بغية تذليل العقبات وتحسين صورتها أمام الرأي العام. لذا غالباً ما تنجم عن ممارسات تلك الشركات عدة آثار سلبية، أهمها: تحجيم الصناعة الوطنية، والتضخم، وارتفاع الأسعار المرتبطة بالأسواق العالمية، وسقوط الاستقلالية الذاتية الاقتصادية لهذه الدول، فضلاً عن الآثار السلبية الاجتماعية المتمثلة في ازدياد الفروق الاجتماعية بين الفئة المرتبطة مصالحها بمشروعاتها وأغلبية السكان الذين يتدهور مستوى معيشتهم تحت التأثير المزيج للتضخم وجمود عملية التنمية، وزيادة الهوة بين الشرائح الاجتماعية، وتشجيع قيام فئة اجتماعية تربو على حساب المجتمع، وتكريس القيم الأخلاقية الفاسدة؛ الأمر الذي يؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي والانتقاص من السيادة الوطنية.

جهود الهيئات الدولية لمكافحة الفساد:

نظراً لخطورة انتشار ظاهرة الفساد فقد سعى المجتمع الدولي إلى استحداث هيئات دولية ووطنية لمحاربة هذه الآفة، كما شرعت المؤسسات الدولية - وفي مقدمتها البنك الدولي - في وضع تدابير مكافحة الفساد على جدول أعمالها، وفي السنوات الأخيرة بدأت المؤسسات الدولية التي تقوم بتمويل المشروعات أو التي تقوم بتقديم المساعدات للدول النامية - بوضع معايير تضمن استخدام ما تقدمه من أموال ومعونات في الأغراض المحددة لها دون انحراف. في الوقت نفسه بدأت العديد من المؤسسات والهيئات الدولية ومراكز الأبحاث في تتبع الإحصائيات ونشر المؤشرات المتعلقة بالفساد وأساليب مكافحته، وتختلف طبيعة تلك المؤشرات بحسب الجهة وأسلوب جمع البيانات، حيث ينعكس هذا على مدى مصداقية تلك

المؤشرات في التدليل على حجم الفساد ونوعيته في دول العالم المختلفة. ونظراً للأهمية التي اكتسبتها تلك المؤشرات الدولية - باتت معظم الدول تسترشد بمؤشرات تلك الهيئات كدليل أو مؤشر عند وضعها لسياسات مكافحة الفساد بأنواعه المختلفة، وسوف نتناول دور أهم تلك الهيئات الدولية على النحو التالي:

1 - البنك الدولي: The World Bank

يُعتبر البنك الدولي مصدراً مهماً لتقديم المساعدات المالية والفنية للبلدان النامية في مختلف أنحاء العالم وفي شتى المجالات، كمجالات التعليم والرعاية الصحية والبنية الأساسية وإصلاح الأجهزة الحكومية، وأغراض أخرى كثيرة من ضمنها تقديم العون والمشورة من أجل مكافحة الفساد بأنواعه في مختلف دول العالم، ويشير البنك الدولي إلى الفساد كأحد أكبر العوائق أمام مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ فهو يعوق عملية التنمية بإعاقة سيادة القانون وإضعاف الركائز المؤسسية لعملية النمو الاقتصادي، لذا يضطلع البنك الدولي بتنفيذ العديد من الأنشطة المعنية بإدارة الحكم ومكافحة الفساد السياسي والإداري، ومساعدة البلدان على تحسين قطاعاتها العامة.

وفي خطة البنك الدولي المعنية بإصلاح إدارة الحكم ومكافحة الفساد - يشير البنك إلى أنه يقوم بتوسيع نطاق جهوده في هذين المجالين على عدة أصعدة: فعلى الصعيد المحلي، يقوم البنك بمساعدة البلدان النامية على بناء مؤسسات تتسم بالشفافية وتخضع للمساءلة، إضافة إلى تصميم برامج لمكافحة الفساد وتنفيذها. وعلى الصعيد الدولي، يعمل البنك على توسيع برامج شراكاته مع المؤسسات الإنمائية والمجتمع المدني والقطاع الخاص وغيرها من الأطراف في إطار مبادرات مشتركة لمعالجة الفساد. وعلى صعيد الرقابة الذاتية، يعمل البنك على الحد من الفساد عن طريق إجراء تقييم مخاطر الفساد خلال مرحلة إعداد المشروعات التي يمولها، كما ينشط في التحقيق في مزاعم حدوث ممارسات احتيال وفساد، ويدعم آليات الرقابة والإشراف على المشروعات.

ومن ناحية أخرى، تتضمن أنشطة البنك رصد سلوكيات جهاز العاملين في البنك من أجل الحد من الفساد في المشروعات التي يمولها البنك، حيث يقدم مكتب الأخلاقيات والسلوك الوظيفي OEBC Office of Ethics and Business Conduct النصح والمشورة فيما يتعلق بالقضايا الأخلاقية الداخلية الخاصة بموظفي البنك،

فضلاً عن وحدة النزاهة المؤسسية Institutional Integrity، وهي وحدة مستقلة للتحقيق في الادعاءات بوقوع فساد في عمليات البنك، وهي تتمثل في فريق من المحققين معنيين بالنزاهة المؤسسية، ويتبعون مباشرة لرئيس البنك، وهم مكلفون العمل على كشف المتورطين في الأعمال التي يشوبها الاحتيال والفساد في مشروعات البنك، إضافة إلى التحقيق في الوقائع المتعلقة بالسلوكيات غير الأخلاقية من جانب الموظفين (The World Bank, 2009).

في هذا الصدد يجب تناول الجانب الآخر من الصورة؛ فعلى الرغم من المساهمات والجهود التي يبذلها البنك الدولي وغيره من المؤسسات الدولية المعنية بمكافحة الفساد - فإن الصورة ليست على تلك المثالية؛ إذ إن هناك آثاراً سلبية قد تترتب على تلك الجهود والمساهمات التي يقدمها البنك الدولي وغيره من المؤسسات الدولية، لعل أهمها ما يتمثل في تدويل القضايا الداخلية للبلدان النامية، بشكل يسمح بالتدخلات الأجنبية في هيكلها الاقتصادية بحجة تقديم الدعم والمشورة، وتطبيق ما يسمى ببرامج الإصلاح الاقتصادي والحوكمة؛ مما يؤدي إلى خلق مجموعة من التشابكات واضطرار تلك البلدان لإخضاع تشريعاتها بما يتوافق مع السياسات الاقتصادية للدول الكبرى وسيطرة النموذج الاقتصادي الغربي، فضلاً عن استخدام الدول الكبرى لمثل هذه المنظمات وتقريراتها عن الفساد كورقة ضغط على بعض البلدان لتمرير قوانين تخدم مصالح الشركات متعددة الجنسيات أو المؤسسات الدولية، بل إننا نجد بعض تلك الشركات متعددة الجنسيات ينسق مع المؤسسات المالية والمنظمات الدولية في الدخول إلى الدول النامية. بمعنى أن سياسات البنك الدولي ومشروعاته ومؤسساته المالية تهدف إلى خدمة رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية، ناهيك عن قيام خبراء البنك بالاستحواذ على ما يُقدَّر بأكثر من ربع قيمة هذه القروض أو بنسبة تقترب من 30% من إجمالي قيمة القروض والدعم الممنوح.

في هذا السياق يجدر بنا الإشارة إلى أن رئيس البنك الدولي السابق بول ولفويتز Paul Wolfowitz قد أجبر على تقديم استقالته من رئاسة البنك في 17 مايو 2007 على إثر فضيحة إدارية؛ تتمثل في أن ولفويتز كان قد منح صديقه - وتُدعى "شاهها علي رضا" - وظيفة في البنك عندما تولى منصب رئاسة البنك الدولي عام 2005، وكانت عدة دعوات قد تصاعدت من ممثلي موظفي البنك للمطالبة باستقالة ولفويتز بسبب محاباته صديقه، حيث أعلن اتحاد موظفي البنك أن "رضا" قد

حصلت على ترقية وزيادة في المرتب بشكل لا ينسجم مع قوانين مكافأة موظفي البنك، وقد أعلن ولفويتز أنه يتحمل كل المسؤولية، وأنه سيتقبل أي قرار تتوصل إليه اللجنة المشكلة للنظر في القضية، وقد انتهت اللجنة إلى قرار يدين ولفويتز؛ مما أجبره على تقديم استقالته (جريدة الأهرام، 16 إبريل 2007)؛ بمعنى أن رئيس المنظمة الدولية المنوط به مكافحة الفساد قد ارتكب مخالفات يشوبها الفساد.

وعلى الرغم من الأهداف التي يعلن عنها البنك أو التي قد يظهرها في صورة نبيلة - فإن البنك الدولي في نهاية الأمر يعكس مصالح الدول الكبرى وسياساتها، بغض النظر عن الآثار السلبية أو الكارثية التي يمكن أن تنعكس على اقتصاديات الدول النامية، ويكفي الإشارة هنا إلى عمليات النهب والنزيف المستمر لاقتصاديات بعض الدول النامية التي انسأقت لخطط البنك الدولي وبرامجه تحت شعار الخصخصة أو إعادة الهيكلة الاقتصادية؛ الأمر الذي انعكس في النهاية إلى تفاقم ظاهرة الفساد في تلك الدول (مصر نموذجاً) ... ويلاحظ أن البنك الدولي دوماً ما يشترط عند تقديم القروض والمنح الفنية ضرورة قيام الحكومات المتلقية بتنفيذ برامج الإصلاح الهيكلي والاقتصادي وتسريعها واتخاذ إجراءات وتدابير لتحرير القطاع المالي، بيد أن البنك لا يشترط مثلاً - بحسب أهدافه المعلنة - ضرورة تقليل الفقر أو تحسين الأجور أو انخفاض نسب البطالة.

يضاف إلى ذلك أن معظم مخططي البرامج والسياسات التي يضطلع بها البنك ينتمون إلى المنظومة الاقتصادية الرأسمالية التي تهدف إلى تعظيم قيم السوق، فمن بين أحد عشر رئيساً للبنك الدولي منذ إنشائه عام 1946 كان هناك عشرة أشخاص أمريكيين قد تولوا رئاسة البنك إضافة إلى الأسترالي اليهودي جيمس وليفينسون James Wolfensohn الذي تولى رئاسة البنك من 1995 - 2005. وهكذا، فمع الإصرار على ترؤس البنك الدولي بشخصية أمريكية فإن البنك لم يكن يوماً مؤسسة تنموية أو اقتصادية محايدة، وقد أدى هذا إلى حرمان معظم دول العالم وشعوبه من الإسهام في رسم خطته واتخاذ القرارات أو الرقابة على مشروعاته.

ولعل مما يؤخذ على برامج البنك الدولي وخطته تلك النمطية والتعميم؛ حيث يتبع خطأً أشبه بالقوالب المحددة أو الجامدة؛ فما نجح أو طبق في دولة معينة يحاول أن يعممه في دول أخرى بغض النظر عن طبيعة الاختلافات البيئية، فالظروف الاجتماعية والاقتصادية لكل دولة إضافة إلى عوامل الثقافة والتاريخ كلها أمور تنعكس

على طبيعة مشكلات الفساد وتأصيلها أو تكريسها، ومن ثم على طرق المعالجة وأنواع الحلول المناسبة التي لا يمكن تضمينها في نموذج موحد أو قياسي. ويبدو أن أساس القصور لدى البنك يكمن في اتباعه نهجاً قائماً على المعالجات السطحية؛ فسياسات البنك الدولي هي سياسات مكملّة لبرامج صندوق النقد الدولي التي تقدم معالجات قصيرة الأمد، ترمي في أحسن الأحوال إلى إحداث بعض التوازن في ميزان المدفوعات، وهي استراتيجية أدت إلى فشل جهود مكافحة الفساد، أو الإصلاح؛ لأنها تهمل أسباباً أخرى سياسية بدرجة رئيسية، ثم إدارية بدرجة أقل. صحيح أن هناك دولاً حققت معدلات نمو اقتصادي باتباع سياسات البنك الدولي، بيد أنه قد أعقب ذلك فترة استفحل فيها الفساد السياسي والإداري إلى درجة بات يصعب معها مكافحته وأحدث انتكاسة لما حققته تلك الجهود التنموية.

صحيح أن البنك الدولي يطلب من البلدان التي تنشُد العون إجراء إصلاحات اقتصادية ومالية وبعض الالتزامات الخاصة بمكافحة الفساد، إلا أن الشكوك تبقى حول جدية تلك الالتزامات. والمغالطة التي يسوقها البنك الدولي هي أنه يتجاهل الفساد السياسي ويركز على الفساد المالي، ومن ثم يستمر في تمويل إصلاحات تنتهي بالفشل. كما أنه يلح على اقتراح سياسات غير قابلة أحياناً للتطبيق في ظل إطار سياسي يقاوم أي إصلاحات حقيقية، فالواضح في حالة الدول غير الديمقراطية أن حكوماتها والقوى الاحتكارية بها هي المناهض الأول للإصلاح.

إذاً، فمواجهة الفساد لا يمكن أن تنجح ما لم تتوافر النية الحقيقية لدى الدول التي يشيع فيها الفساد والتعامل مع المشكلة بطرق مغايرة لتلك التي تتبع ذراً للرماد أو لأغراض ليس من بينها مكافحة الفساد، فأبي إصلاح أو حديث هناك عن مكافحة الفساد ليس أكثر من مجرد لازمة خطابية. وكثيراً ما تُدشن حملات مكافحة الفساد لرغبة لدى من هم في السلطة للنيل من خصومهم وتصفية الحسابات مع من يخرج عن الخط أو يتناول على أصحاب السلطة. ولعل أية محاولة جادة من البنك الدولي للتعامل مع ظاهرة الفساد قد تتطلب مواجهات حقيقية وحاسمة مع المؤسسات التي تدفع رشاً في الدول النامية، فضلاً عن الإعلان صراحة عن أسماء المفسدين والفاستين بدلاً من الاستمرار في دعم الخطاب الإصلاحية الخالي من المصادقية لبعض الحكومات.

من هنا فإن إهمال البنك الدولي للجانب السياسي يمثل قصوراً منهجياً؛ حيث

التركيز على الفساد الإداري دون قدرة على الاقتراب من ملفات الفساد السياسي، فضلاً عن عدم الأخذ على محمل الجد دور بعض النظم في إفشال جهود مكافحة الفساد، إضافة إلى القصور في المعرفة الدقيقة للواقع المحلي؛ الأمر الذي ينتهي به إلى تقديم مقترحات غير قابلة للتطبيق في معظم الحالات.

2 - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

"UNDP" The United Nations Development Programme

هو مجلس تنفيذي يتبع الجمعية العمومية للأمم المتحدة، ومقره نيويورك، وهو شبكة دولية لخدمة جهود التنمية بمفهومها الشامل في مختلف العالم، ويعتمد في موازنته على تبرعات تطوعية من قبل أعضاء الأمم المتحدة، وللبرنامج مكاتب في 166 بلداً، تعمل مع الحكومات المحلية لمواجهة تحديات الإنماء وتطوير القدرات المحلية. وتوفر الـ "يو إن دي بي UNDP" المشورة المتخصصة والتدريب والمساعدات المالية للدول النامية مع التركيز على الدول الأقل تنمية، ويركز البرنامج على جهود محاربة الفقر، تطوير الحكومات نحو الديمقراطية، الطاقة والبيئة، منع الكوارث والحد من آثارها، حماية حقوق الإنسان، تطوير دور المرأة. ويصدر البرنامج تقارير دورية تحلل وتقارن تطور حركة الإنماء في مختلف دول العالم، وتدرج هذه التقارير على مستويات الأقاليم، الدول، والمحليات (U. N Development Programme, 2010).

وقد شهد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تطوراً ليشمل مكافحة الفساد، لذا استحدث برنامج يسمى "إصلاح الإدارة العامة ومكافحة الفساد" Public Administration Reform and Anti-Corruption.

وبرنامج آخر لـ "المساءلة والشفافية Programme for Accountability and Transparency (PACT) تحت شعار "الاستقامة العالمية لسنة 2000 وما بعدها" Global Integrity towards 2000 and Beyond (U. N Development Programme, 1999).

3 - منظمة الشفافية الدولية: Transparency International

هي منظمة دولية غير حكومية وغير ربحية، تعنى بكشف الفساد في مختلف دول العالم: الفساد السياسي وغيره من أنواع الفساد. وقد تأسست مؤسسة منظمة

الشفافية الدولية في ألمانيا عام 1993، ومقرها الرئيسي في برلين، ولها 100 فرع محلي في مختلف دول العالم. تشير المنظمة في بيان تأسيسها إلى أنها منظمة محايدة تهدف إلى إقامة ائتلافات لمحاربة الفساد، وعلى الرغم من أن تمويلها يأتي من مختلف الوكالات الحكومية والمؤسسات والشركات الدولية، فإنها تؤكد أن قبولها للدعم المالي لا يعني تأييد المنظمة لسياسات الشركات المتبرعة، ولا يعني مشاركة المتبرعين في إدارة مشاريع المنظمة.

ويلاحظ أن المنظمة لا تقوم أو تعنى بالتحقيق في قضايا فساد بعينها، بل إن الجزء الأساسي من عملها يتمثل في إجراء استطلاعات ودراسات مسحية عن الفساد، كما تهتم بدراسة سبل مكافحته، وذلك من خلال التعاون مع منظمات المجتمع المدني والشركات والحكومات، وتعتمد المنظمة في كثير من دراساتها على النتائج المستخلصة والاستطلاعات التي تجريها مؤسسة جالوب الدولية (Transparency International, 2004).

ولعل أكبر نجاح للمنظمة هو وضع مسألة الفساد على قائمة أجندة مؤسسات دولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، كما أدت المنظمة أيضاً دوراً أساسياً في إعداد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد عام 2003، واتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ضد الرشوة عام 1997.

وتشتهر منظمة الشفافية الدولية بتقريرها السنوي المسمى "مؤشر مدركات الفساد"، و"مؤشر دافعي الرشوة"، و"التقرير العالمي عن الفساد".

أ - مؤشر مدركات الفساد: "CPI" Corruption Perceptions Index

هو مؤشر تصدره منظمة الشفافية الدولية، وقائمة مقارنة للدول طبقاً لدرجة إدراك وجود الفساد بين المسؤولين والسياسيين في الدولة، ويُقيّم المؤشر الدول على مستوى العالم ويرتبطها طبقاً لدرجة إدراك وجود الفساد بين المسؤولين والسياسيين في الدولة الجاري تقييمها، وهو مؤشر مُركب يعتمد على بيانات ذات صلة بالفساد، جمعت عن طريق دراسات عديدة واستقصاءات متخصصة قامت بها مؤسسات مختلفة ومستقلة تحظى بالسُّمعة والمصداقية. وتعد منظمة الشفافية الدولية استبانات تسأل رجال الأعمال والمحليين من داخل البلد الجاري تقييمه ومن خارجه عن ملاحظاتهم حول الفساد في القطاع العام والحكومي؛ بمعنى أن التقرير يعكس أساساً آراء أصحاب الأعمال والمحليين والخبراء المتخصصين في الدولة

المستهدفة نفسها. وتشير النقاط التي يحصل عليها بلد إلى درجة الفساد من وجهة نظر رجال الأعمال والمحليين المحليين، وتراوح قيمتها بين عشر نقاط (نظيف جداً) وصفر (فاسد جداً) (Transparency International, 2009).

ب- مؤشر دافعي الرشوة: "BPI" Bribe Payers Index

مؤشر دافعي الرشوة هو تصنيف يضم 22 دولة من أغنى دول العالم ومعظم الدول المؤثرة اقتصادياً وفقاً لاحتمال رشوة شركاتها في الخارج، ويستند المؤشر إلى اثنين من الأسئلة التي وجهت إلى 2742 من كبار المديرين التنفيذيين في الشركات التجارية العاملة في 26 بلداً حول احتمال قيام الشركات الأجنبية من البلدان التي لديها معاملات تجارية معها بالتعامل بالرشوة عند ممارسة الأعمال التجارية في بلدانهم. بمعنى آخر فإن كبار المديرين التنفيذيين للشركات هم من يقدمون تصوراتهم حول مصادر الرشوة الخارجية، ومن ثم تُشكل آراؤهم الأساس لمؤشر دافعي الرشوة.. وتراوح قيمة النقاط بالمؤشر بين صفر و10 درجات للإشارة إلى احتمال تقديم الرشوة من قبل الشركات التي توجد مقارها في هذه البلدان عند العمل خارجها، وكلما ارتفع عدد النقاط التي يحصل عليها بلد ما ازداد احتمال ميل الشركات من هذا البلد إلى تقديم الرشوة عند ممارسة الأعمال التجارية في الخارج (Transparency International, 2008).

ج- التقرير العالمي عن الفساد: "GCR" Global Corruption Report

ويركز في كل عام على دراسة الفساد في القطاعات الحيوية من قطاعات العمل بالدول المختلفة، ويستند إلى تجارب عامة الناس مع الفساد، وخلال عام 2008 ركز التقرير على مسألة الفساد في قطاع المياه وآثاره على التنمية البشرية والاقتصادية (Transparency International, 2008: 22-27, 52-56).

في هذا الصدد يجدر بنا بيان الفرق بين مؤشرات مدركات الفساد CPI ومقياس الفساد العالمي GCR ومؤشر دافعي الرشوة BPI، التي تصدرها منظمة الشفافية الدولية؛ فمؤشر مدركات الفساد CPI يهدف إلى تقييم إدراك الخبراء لمستويات الفساد في القطاع العام بدول مختلفة، في حين يُعنى مقياس الفساد العالمي باتجاهات عامة الناس وتجاربهم مع الفساد... من جانب آخر يعني مؤشر مدركات الفساد بمستويات الفساد المُدركة في الدول، بينما يُركز مؤشر دافعي

الرشاوى BPI على مدى ميل الشركات في الدول الاقتصادية أو المصدرة الرئيسية إلى دفع الرشاوى في الخارج، ومن ثم إلى دورها أو مساهمتها في تشجيع الفساد.

الاتفاقيات الدولية لمكافحة الفساد:

في إطار التغيرات الجغرافية والسياسية والتقنية التي شهدتها العالم، كان لابد من أن يكون للعمل الدبلوماسي متعدد الأطراف دور في عملية مكافحة الفساد؛ حيث تسهم الاتفاقيات الدولية متعددة الأطراف في إعطاء دفعة لجهود مكافحة الفساد على المستوى الدولي؛ نظراً لكونها تضيف الصفة الدولية الرسمية على الالتزام الحكومي بتنفيذ جهود مكافحة الفساد.

في هذه الجزئية سوف نتناول أهم تلك الاتفاقيات المعنية بمكافحة الفساد، وهي: اتفاقية الأمريكتين لمكافحة الفساد، واتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمكافحة الرشوة، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

1- اتفاقية الأمريكتين لمكافحة الفساد:

Inter-American Convention Against Corruption

وهي اتفاقية اعتمدها منظمة الدول الأمريكية The Organization of American States، ووقع عليها - في مارس 1996 بالعاصمة الفنزويلية كراكاس Caracas، - عشرون دولة، منها 18 دولة من أمريكا الجنوبية بالإضافة إلى الولايات المتحدة وكندا. وقد جاءت تلك الاتفاقية في إطار جهود الحد من جرائم الفساد في دول أمريكا الوسطى وحوض الكاريبي، حيث تعاني تلك الدول شيوع ظواهر الفساد بشكل واضح، فضلاً عن احتواء إقليمها على مركزين رئيسيين لمزاولة النشاطات غير المشروعة في جزر الباهاما The Bahamas وجزر كايمان Cayman Islands، وهما من الجزر التي تعد نقاط تركز لجماعات المخدرات والجريمة المنظمة والتهرب من الضرائب وغسل الأموال (الأمم المتحدة، 2000).

وتعتبر تلك الاتفاقية أول اتفاقية دولية للتعامل مع ظاهرة الفساد، كما تعتبر أول اتفاقية دولية تعترف بدور المجتمع المدني في مكافحته، وتمثل المادة الثالثة من اتفاقية الأمريكتين "مادة الإجراءات الوقائية" أول محاولة شاملة لوضع نظام ضد الفساد في إطار اتفاقية دولية ملزمة قانوناً، وتطالب هذه المادة الدول الأطراف بتبني معايير لسلوك موظفيها العموميين، وإيجاد آليات لتطبيق هذه المعايير، ووضع أنظمة للإفصاح عن الأصول المملوكة للمسؤولين، وإصلاح أنظمة المناقصات

والتوظيف، وتتضمن الاتفاقية مادة لحظر الرشوة التجارية الأجنبية، وحرمان الأفراد والشركات من الإعفاءات الضريبية في حالة وجود مصروفات تتعارض مع قوانين مكافحة الفساد، وتوفير الحماية لمن يرشد عن حالات الفساد، وإنشاء أنظمة رقابية حكومية تتضمن التفتيش والمراجعة. (The Organization Of American States, 1996)

وفي إطار الالتزام بما تم التوقيع عليه أبرمت دول السوق المشتركة للمخروط الجنوبي للقارة الأمريكية "ميركوسور Mercosur" عدة اتفاقات بين دول السوق بهدف تبسيط الإجراءات المتبعة للتعاون القضائي للحد من شيوع أنشطة الفساد والأعمال غير القانونية⁽³⁾.

2 - اتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمكافحة الرشوة:

The Organization for Economic Co-operation and Development (OECD) هي منظمة دولية مقرها باريس، مكونة من مجموعة من البلدان المتقدمة التي تقبل مبادئ الديمقراطية واقتصاد السوق الحر، نشأت عام 1948 عن منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي للمساعدة على إدارة خطة مارشال لإعادة إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، وبعد فترة وسعت لتشمل عضويتها بلداناً غير أوروبية، وفي سنة 1960 أدخلت عليها إصلاحات لكي تكون منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وتضم حالياً 30 دولة من الأعضاء، فضلاً عن 10 دول أخرى من الدول التي تنسق مع المجموعة. وتمنح المنظمة فرصة تمكن الحكومات من مقارنة التجارب السياسية والبحث عن إجابات للمشكلات المشتركة، تحديد الممارسات الجيدة وتنسيق السياسات المحلية والدولية، لتكون حافزاً قوياً لتحسين السياسات وتنفيذها عن طريق سن قوانين غير ملزمة، يمكن أن تؤدي أحياناً إلى المعاهدات الملزمة، وخلال العقد الماضي عالجت المنظمة مجموعة من القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، كذلك أسهمت في دعم المشاركة مع دوائر الأعمال ونقابات العمال وغيرها من ممثلي المجتمع المدني، وقد مهدت المنظمة الطريق للمعاهدات الضريبية الثنائية في كثير من أنحاء العالم.

(3) ميركوسور هو تكتل أو تجمع اقتصادي لدول أمريكا اللاتينية، ويتألف من الأرجنتين والبرازيل والأوروغواي والبارجواي وفنزويلا وبوليفيا، كما يضم دولاً أخرى غير كاملة العضوية Associate members مثل بوليفيا وشيلي وكولومبيا والإكوادور وبيرو، فضلاً عن المكسيك التي تشترك بصفة مراقب Observer.

وفي 17 مارس 1997 أقرت دول منظمة التعاون الاقتصادي اتفاقية لمكافحة الرشوة تحت مسمى "اتفاقية مكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في الصفقات التجارية الدولية"

OECD Convention on Combating Bribery of Foreign Public Officials in International Business Transactions

وتعتبر الاتفاقية أول اتفاقية تُحمل الدول المسؤولية عن التصرفات الفاسدة التي يرتكبها مواطنوها وشركاتها سعياً للحصول على مشروعات أو المحافظة على المشروعات الموجودة في دول أخرى، وخلال تلك الاتفاقية اعترفت الدول الموقعة بمسؤولية الدول المتقدمة عن مساعدة الدول الأخرى في مكافحة الفساد ومنع شركاتها من المساهمة في تكريس تلك المشكلة، وقد أشارت الاتفاقية في ديباجتها إلى أن الرشوة ظاهرة منتشرة في معاملات الأعمال الدولية بما في ذلك التجارة والاستثمار، وأنها تثير مشكلات أخلاقية وسياسية خطيرة، وتقوض من الحكم الرشيد والتطور الاقتصادي، وتشوه الشروط التنافسية الدولية، وأن جميع الدول تشارك في مسؤولية مكافحة الرشوة في المعاملات الدولية، وقد كانت هذه الاتفاقية أول اتفاقية من نوعها تنشئ آلية متعددة الأطراف للتقييم المتبادل لإجراءات مكافحة الفساد، وأصبحت هذه الآلية نموذجاً للتعاون الدولي (OECD, 1998).

3 - اتفاقية المجلس الأوروبي للقانون الجنائي بشأن الفساد:

نوقشت اتفاقية القانون الجنائي بشأن الفساد Criminal Law Convention on Corruption عام 1999 تحت إشراف المجلس الأوروبي، وكانت أول اتفاقية تسعى إلى تجريم الرشوة بصفة شاملة في القطاع الخاص، وهو مفهوم لم يكن يجد قبولاً من قبل كموضوع لاتفاقيات دولية، كما كانت أول اتفاقية تطالب بمنح صفة مستقلة للكيانات أو الأشخاص المعنيين بمكافحة الفساد حتى يصبحوا قادرين على ممارسة وظائفهم بكفاءة بعيداً عن أي ضغوط، ودعت الاتفاقية إلى تقديم الحماية الكافية للشهود الذين يدلون بشهاداتهم عن الفساد (Council of Europe, 1999).

4- اتفاقية الاتحاد الإفريقي للوقاية من الفساد ومكافحته:

وهي اتفاقية وقعت عليها دول الاتحاد الإفريقي في الدورة العادية الثانية المنعقدة في مابوتو Maputo عاصمة موزمبيق في 11 يوليو 2003

(African Union, 2003). وبالطبع لم تكن تلك الاتفاقية سوى مجرد وثيقة لم تدخل حيز التنفيذ، ومن غير المتوقع أن تشهد أي خطوات تنفيذية؛ نظراً لطبيعة النظم السياسية في معظم دول القارة، التي تعتبر نفسها جزءاً من منظومة ترعى الفساد.

5- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد:

United Nations Convention against Corruption Preamble (UNCAC)

تشكل "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد" التي تبنتها الجمعية العامة إطاراً عاماً يمكن من خلاله تطوير مقاربة دولية موحدة وشاملة لمواجهة الفساد وبناء الاستراتيجيات المناسبة لمنع مختلف صوره وأشكاله ومحاربتها. كانت تلك الاتفاقية قد أعلنت في 31 أكتوبر 2003 من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة، واستغرق التفاوض بشأنها سبع جلسات على مدار سنتين في مكتب الأمم المتحدة المعني بالجريمة والمخدرات من قبل 100 دولة، وفتح التوقيع عليها في مدينة مريدا Mérida بالمكسيك في 9 ديسمبر 2003، وأعلن اليوم العالمي لمكافحة الفساد في يوم 9 ديسمبر من كل عام، وقد وقعت عليها 140 دولة (بينها 103 دول صدقت عليها وأصبحت ملزمة) في الفترة من 9 ديسمبر 2003 حتى 9 ديسمبر 2005 (الأمم المتحدة، 2004). ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في 14 ديسمبر 2005، وصدّق عليها نصف أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، كما صدّق عليها نصف أعضاء مجموعة الثماني، وحتى الآن لم تصدق عليها كندا وألمانيا وإيطاليا واليابان، أما على المستوى العربي فقد وقعت الاتفاقية 16 دولة عربية وصدقت عليها 11 دولة هي الكويت والأردن والإمارات العربية المتحدة والجزائر وجيبوتي وقطر وليبيا ومصر والمغرب وموريتانيا واليمن، وعقد أول مؤتمر للدول التي وقعت الاتفاقية، في البحر الميت من 10 - 14 ديسمبر 2006.

وتعتبر تلك الاتفاقية تجسيدا لإعلان الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والرشوة في المعاملات التجارية الدولية الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب قرارها 191/51 بتاريخ 16 ديسمبر 1996، فضلاً عن قرار الجمعية العامة رقم 87/52 بشأن التعاون الدولي لمكافحة الفساد والرشوة في المعاملات التجارية الصادر في 12 ديسمبر 1997.

وقد تضمنت ديباجة الاتفاقية الفلسفة العامة التي من أجلها صيغت تلك الاتفاقية، حيث نصت الديباجة على أن الفساد لم يعد شأنًا محلياً بل هو ظاهرة عبر

وطنية تمس كل المجتمعات؛ مما يجعل التعاون الدولي على منعه ومكافحته أمراً ضرورياً، وأن منع الفساد والقضاء عليه هما مسؤولية تقع على عاتق جميع الدول، وأنه يجب عليها أن تتعاون معاً بدعم ومشاركة من أفراد وجماعات خارج نطاق القطاع العام، كالمجتمع الأهلي والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي، وأن الفساد يهدد استقرار المجتمعات وأمنها، حيث يقوّض مؤسسات الديمقراطية والقيم الأخلاقية والعدالة، ويعرّض التنمية وسيادة القانون للخطر، وأن هناك صلة بين الفساد وسائر أشكال الجريمة، وخصوصاً الجريمة المنظمة والجريمة الاقتصادية، بما فيها غسل الأموال. وقد حددت تلك الاتفاقية الأعمال التي تعتبر من صور الفساد، وبموجبها تلتزم الدول المصادقة بتطبيق إجراءات فعالة ومحددة لمكافحة الفساد وتغيير قوانينها التي تؤثر على أداء مختلف مؤسساتها من أجل الوقاية من أعمال الفساد وضبطها ومعاقبة مرتكبيها. كما تضمنت الاتفاقية عدة أحكام، منها: تدابير وقائية، تدابير عقابية، التعاون الدولي، المساعدة التقنية، تطبيق الآليات، استرداد الأصول.

بالطبع فإن الاتفاقية في حد ذاتها تعتبر نقطة انطلاق جيدة بما تستطيع أن تقدمه من تصد لظاهرة الفساد، بيد أن الأهم من التوقيع هو التطبيق على أرض الواقع، وتضمن بنودها في التشريعات المحلية للدول الموقعة على الاتفاقية، فعلى الرغم من توقيع 140 دولة عضواً في الأمم المتحدة على اتفاقية مكافحة الفساد، فإن خطوات التنفيذ لا تزال محدودة.

6 - مبادرة استعادة الأصول المسروقة:

في إطار جهود البنك الدولي المعنية بنظام الإدارة العامة ومكافحة الفساد، أعلن البنك في 17 سبتمبر 2007 عن مبادرة لمساعدة البلدان النامية على استعادة أصولها وأموالها التي سرقها قادة فاسدون، ومساعدتها على استثمار هذه الأصول في برامج إنمائية فعالة، ومحاربة الملاذات الآمنة للفساد على المستوى الدولي. يُذكر أن قيمة عائدات النشاط الإجرامي والفساد والتهرب الضريبي التي تتدفق عبر الحدود تُقدر بما يراوح بين تريليون و1,6 تريليون دولار أمريكي سنوياً، يأتي نصفها من بلدان نامية وبلدان سائرة على طريق التحول إلى اقتصاد السوق، وتراوح الأموال المرتبطة بالرشاوى المقدمة للموظفين العموميين في البلدان النامية والبلدان السائرة على طريق التحول إلى اقتصاد السوق بين 20 بليوناً و40 بليون

دولار أمريكي، وعلى الرغم من أن تقدير هذه الأموال لا يتسم بالدقة، فإنه قد يعطي فكرة عن ضخامة أبعاد هذه المشكلة.

وتعتبر مبادرة استعادة الأصول المسروقة Stolen Asset Recovery Initiative (STAR) بمنزلة علاقة شراكة مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) بهدف ردع سرقة الأصول وتسهيل استعادة الأصول المسروقة عن طريق أعمال الفساد. يُذكر أن الخطوط العامة لتلك المبادرة قد نوقشت على هامش اجتماعات للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي في شهر إبريل 2007، وذلك في حلقة عمل مع وفود البلدان المختلفة وممثلين عن المؤسسات الدولية (The World Bank, 2010).

ولعل أهمية تلك المبادرة تتمثل في أنها ترسل إشارات قوية للمسؤولين الفاسدين بأنهم لن يستطيعوا الإفلات من القانون، وأنه لن يتوافر ملاذ آمن لمن يسرق أموال الفقراء، فضلاً عن أن استعادة الأصول من شأنها توفير موارد ضخمة لتمويل مشاريع التنمية في الدول التي تعرضت للنهب والفساد. وتشمل المقترحات التي طرحتها المبادرة: إقناع جميع البلدان - ولاسيما الكبرى - بالتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (وهو ما لم يفعله سوى نصف البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومجموعة الثماني)، مساعدة مختلف البلدان على بناء القدرات وتقديم المساعدة القانونية لاستعادة الأصول والأموال، إقامة علاقات شراكة لتبادل المعلومات والخبرات، عرض الخبرات الفنية على أساس طوعي في مجال رصد استخدام الأصول والأموال المستعادة لضمان الشفافية وظهور أثرها على التنمية. وهناك بعض التدابير الملموسة التي وردت في المبادرة، أهمها:

- بناء القدرات المؤسسية في البلدان النامية وتقديم المساعدة الفنية لتدعيم هيئات التقاضي وجعل قوانينها تنسجم مع معاهدة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
- تعزيز نزاهة الأسواق المالية، ويشمل هذا امتثال المراكز المالية لقوانين مكافحة غسل الأموال؛ الأمر الذي يساعد على رصد غسل العائدات غير المشروعة ومنعها، وتعزيز قدرات وحدات المعلومات المالية حول العالم بهدف تقوية التعاون فيما بينها.

- مساعدة عملية استعادة الأصول في البلدان النامية عن طريق تزويدها

بالقروض أو المنح لتمويل تكاليف بدء العملية، وتقديم المشورة القانونية، وتسهيل التعاون بين البلدان المختلفة، في ظل جهد جماعي مع الهيئات الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

- رصد استخدام الأصول المستعادة من أجل استخدام هذه الأموال لأغراض إنمائية، مثل البرامج الاجتماعية وتحسين التعليم والبنية الأساسية (The World Bank, 2007).

لكن على الرغم من مرور تلك الفترة منذ الإعلان عن مبادرة استعادة الأصول والأموال المسروقة فإن التطبيق مازال يمثل مشكلة؛ فنجاح إجراءات استعادة الأصول يتوقف على تعاون البلدان المتقدمة والنامية، لذا يسعى البنك الدولي - بمشاركة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة - إلى تفعيل مبادرة استعادة الأصول والأموال المسروقة، وإقامة علاقات شراكة مع هيئات أخرى، مثل: بنوك التنمية الإقليمية، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي، والوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي، ومجموعة الثماني، والبلدان النامية؛ وذلك لتفعيل تلك المبادرة على الصعيد الدولي.

ولعل ما ينطبق على مبادرة استعادة الأصول والأموال المسروقة ينطبق بطبيعة الحال على معظم الاتفاقيات الموقعة بشأن مكافحة الفساد، ولاسيما اتفاقية الأمريكيتين لمكافحة الفساد OAS واتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي OECD واتفاقية الأمم المتحدة UNCAC، فعلى الرغم من أن توقيع الاتفاقيات المشار إليها قد شكل بداية جيدة في مجال مكافحة الفساد فإن ذلك لم يترافق معه استحداث مؤسسات تنفيذية للمراقبة والتطبيق بشكل يمكنها إعطاء حافز جديد لدفع المتضررين من الفساد إلى تقديم الشكوى، إضافة إلى عجز الأجهزة الحكومية في تلك الدول عن مواجهة فساد أصحاب النفوذ، فضلاً عن عدم وجود دراسات واقعية عن المشروعات المسندة إلى البعض، ناهيك عن غياب ممثلي المجتمع المدني ومنظماتها في أثناء إعداد المشروعات أو تنفيذها. ومن ثم فعلى الرغم من توقيع تلك الاتفاقيات فإن جهود مكافحة الفساد لا تزال جهوداً متواضعة في تلك الدول، لم تُسفر عن نجاح ملموس على أرض الواقع، ومن دون الآليات والإجراءات المشار إليها لن تكون تلك الاتفاقيات والوثائق الدولية أكثر من تصريحات لآمال بعيدة المنال إن لم تكن آمالاً زائفة.

خاتمة:

من خلال تناول تلك الاتفاقيات الدولية والمبادرات المشار إليها، يمكن استخلاص أهم المبادئ أو الفلسفة العامة التي تتبلور حولها الجهود الدولية لمكافحة الفساد، وذلك على النحو التالي:

(1) أن الفساد لم يعد شأنًا محلياً بل هو ظاهرة دولية تمس كل المجتمعات.
(2) الاعتراف بأن الفساد يمثل عقبة أمام التنمية، وأن له مضاعفات محلية ودولية خطيرة.

(3) هناك صلة بين الفساد وسائر أشكال الجريمة.

(4) تشجيع قيام الحكومات بعملية تقييم ذاتي فيما يتعلق بالفساد الداخل في نطاق حدودها.

(5) وضع قواعد مقبولة دولياً فيما يتعلق بتحديد الفساد وزيادة التعاون الدولي في هذا المجال.

وهناك كثير من الجوانب الإيجابية لتلك الاتفاقيات الدولية المشار إليها، حيث لا يقتصر دورها على مجرد حث الحكومات على تجريم مختلف أشكال الفساد، بل إنها تهدف - في المقام الأول - إلى تقديم الدعم الفني لمواجهة الفساد وسوء استغلال المناصب العامة في القطاع الحكومي، ووضع الضوابط التي من شأنها تقويم سلوك القطاع الخاص، إضافة إلى مساعدة الحكومات على سن قوانين تفرض عقوبات وجزاءات رادعة ومؤثرة لمواجهة الفساد والتربح غير المشروع، فضلاً عن كونها تتضمن بعض الآليات التي من شأنها ترجمة بنود تلك الاتفاقيات إلى واقع ملموس.

لكن على الرغم من ذلك تبقى الفجوة قائمة بين تلك المبادرات والاتفاقيات الدولية وبين عملية التطبيق؛ فنجاح الجهود الدولية لمكافحة الفساد يتوقف على تعاون البلدان المتقدمة والنامية، وهو أمر يكتنفه كثير من الصعوبات نتيجة لغياب الرغبة الحقيقية لمواجهة الفساد من قبل أطراف في كلا الجانبين، فهناك أنظمة في إفريقيا وآسيا تمارس جهاراً نهاراً سرقة لثروات شعوبها، وتبرم كل أنواع الصفقات المشبوهة، ومع ذلك تلقى دعم القوى الكبرى لكونها تتوافق مع مصلحتها.. وهكذا، فإذا كانت الإرادة السياسية لمواجهة الفساد غير متوافرة أصلاً حتى في الدول

الغربية التي ترفع شعار مكافحة الفساد- فكيف تتوافر الإرادة السياسية في أنظمة وحكومات تمارس هي ذاتها الفساد بكل أشكاله وصوره؟

في ظل ذلك قد نجد كثيراً من الأحاديث التي تطرح في المنتديات والمؤتمرات المحلية والدولية حول ضرورة تأكيد مبادئ النزاهة لإقامة العدل والحكم الرشيد في المجتمعات النامية، وتطالب الحكومات بتطبيق معايير الشفافية في مختلف قطاعات المجتمع وخاصة في القطاع العام، كما تطالبها بتنمية دور المؤسسات التعليمية لنشر ثقافة مكافحة الفساد عبر غرس القيم الأخلاقية لدى أفراد المجتمع عامة والأطفال وطلاب المدارس والجامعات خاصة، وتشجيع دور الإعلام ومنظمات المجتمع المدني للمشاركة في عملية مكافحة الفساد، وأخيراً إرساء وسائل الحماية القانونية للذين يبلغون عن مواطن الفساد بما يحول دون تعرضهم لأية عقوبات.

بالطبع هذا كلام جيد، لكنه في الحقيقة غير مجدٍ.. لماذا؟؛ لأن فاقد الشيء لا يعطيه، فكيف تتوافر الإرادة السياسية لتطبيق تلك المطالب والتوصيات في ظل حكومات لا تستطيع التعايش دون فساد، وأن ما يشغل كثيراً من مسؤوليها هو: إدارة هذا الفساد وليس مكافحته؟.

أما الحديث عن وسائل الحماية القانونية لمن يبلغون عن مواطن الفساد، فيمكن القول أيضاً: إن "فاقد الشيء لا يعطيه"، فكيف يقدم نظام فاسد الحماية القانونية للذين يبلغون عن مواطن الفساد؟. بالطبع سنجد أن معظم مواطني الدول التي تعاني فساداً في الأنظمة والحكومات يخافون الإبلاغ عن عمليات الفساد حتى لا ينقلب ذلك وبالأعلى عليهم، كما أن الحديث عن تعزيز كفاءة الجهات القضائية وأجهزة الرقابة لا يعدو كونه مجرد شعارات، ولا سيما أننا بصدد أنظمة كثير منها فاسد أو تمارس الفساد أو تحميه أو تتستر عليه، وهكذا نجد أن محاربة الفساد في العالم النامي قد لا تتعدى نطاق الخطابات السياسية. فمن دون تفعيل مبدأ المسؤولية السياسية وضمن الحريات السياسية لن تبرز تلك الجهود حيز الصفحات التي كُتبت عليها.

لا يمكن أيضاً محاربة الفساد بمجرد تشكيل لجان أو القيام بحملات موسمية؛ فمثل هذه الأعمال عادة ما يكون تأثيرها محدوداً؛ لأنها غالباً ما تأتي نتاج ردود أفعال وقتية بسبب ضغوط خارجية أو داخلية سرعان ما تتلاشى بتلاشي تلك الضغوط. فمحاربة الفساد تتطلب مراقبة قوية عبر البرلمانات والقوى المؤسسية المسؤولة عن تنفيذ القانون ووسائل إعلام مستقلة ومجتمع مدني نشط، وحينما

تكون هذه المؤسسات ضعيفة فإن دوامة الفساد ستفلت لا محالة لضعف قدرة تلك الأجهزة على مواجهتها.. صحيح أن هناك جهوداً مخلصه قد تبذلها الأجهزة الرقابية والقضائية في بعض الدول النامية، إلا أن تلك الجهود تصطدم كثيراً بالغطاء أو الحماية السياسية التي يتدثر بها بعض المشبوهين أو المتورطين في قضايا فساد، وهنا نصبح أمام حقيقة يجب ألا تغيب عن بالنا عند تقييمنا لعمل تلك الأجهزة ولاسيما القضائية منها، وهي أن الحكم على أداء تلك الأجهزة التي قد يتسم كثير منها بالنزاهة، يرتبط - في نهاية الأمر - بما يحال إليها من ملفات فساد. إذن، فالمسؤولية عن تفشي ظاهرة الفساد هي مسؤولية سياسية في المقام الأول سواء كنا نتحدث عن الفساد السياسي أم عن الفساد الإداري والمالي، وهي مسؤولية تقتضي إصلاحات جوهرية في نظام الحكم ومؤسساته، فضلاً عن أهمية مكافحة فساد المنبع المتمثل في العمليات الانتخابية بنظامها وإجراءاتها.

وهذا يقودنا إلى استنتاج منطقي مفاده أنه: في ظل نظام ديمقراطي يتقلص الفساد، ويصبح هدفاً للمحاربة، أما في ظل غياب الديمقراطية (نظام الحزب الواحد والأسرة الواحدة والرجل الواحد) فليس هناك رقابة ولا ضوابط فعالة تستطيع أن تمنع تعمق أو تجذر ظاهرة الفساد. وعلى الرغم من أنه لا يمكن إنكار أن هناك فاسدين ومفسدين في البلدان الديمقراطية شأنها شأن النظم الاستبدادية، فإن مستويات هذا الفساد تختلف وتدرج تنازلياً بتطور مؤسسات الحكم في المجتمعات الديمقراطية، أما في البلدان غير الديمقراطية فإن فساد مؤسسات الدولة وتدني مستويات المعيشة وشيوع الفقر والحرمان في المجتمع، يتدرج تصاعدياً.

وفي سياق الحديث عن الفساد يجدر بنا أن نتساءل: هل الإصلاحات الاقتصادية والسياسية التي اتخذتها بعض الدول العربية قادت إلى محاربة الفساد، أو أن إدخال تغييرات مثل خصخصة مؤسسات الدولة يزيد من فرص انتشار الفساد؟ ليس هناك جواب واحد عن هذا السؤال بالنسبة إلى كل التجارب، لكن نظرة فاحصة إلى أنواع الفساد المستشرية في العديد من الدول العربية وطبيعة السياسات الاقتصادية المتبناة في معظم تلك الدول يمكن أن تُظهر كيف يتداخل الإصلاح مع الفساد.. حقيقة الأمر أنه يمكن القول: إن الجهود الإصلاحية المعلنة التي تتبناها بعض تلك الدول قد تؤدي دوراً ما في عملية كبح الفساد، غير أن بعضها قد أدى دوراً في تسهيل الفساد، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى أن معظم حكومات تلك الدول قد تبنت برامج هيكلية تهدف - بالأساس - إلى تكريس

استمرارية تلك النظم، أو إلى إطالة فترة مكوث الحكام أكثر من كونها برامج تهدف إلى إصلاح الاقتصاد أو السياسات، ومن ثم - في ظل تلك البرامج المحدودة للتغيير - لا يمكن توقّع انحسار كبير في الفساد، على العكس، قد يزيد الفساد ويحدّ من فاعلية أي إصلاحات. فمكافحة الفساد تتطلب تغييراً حقيقياً في توزيع السلطة المؤسسية وتنظيمها لمنع الأشخاص الذين يستفيدون من التدابير الاقتصادية والسياسية من استخدام سلطتهم السياسية لكسب امتيازات على حساب المصلحة العامة، وحتى الآن لا توجد مؤشرات تعكس أنّ تلك الحكومات مستعدة للذهاب إلى هذا المدى.

بقي هناك سؤال أخير هو: إلى متى يمكن القضاء على الفساد أو الحد منه؟ قد تقتضي الصراحة أن نجيب بالقول: إنه ليس بالإمكان الحد من تلك الظاهرة (على الأقل في المستقبل القريب) ما دامت هناك حكومات لا تمثل شعوبها، ومادامت هناك شعوب غير قادرة على مراقبة حكوماتها ومحاسبتها، أو ترضى بتلك الحالة من الاستكانة لمسؤولين يعمل معظمهم لتعظيم مصالحهم الشخصية على مصالح أوطانهم دون رقيب أو حسيب. أنفق - إذاً - ما شئت من أموال وصمم ما شئت من برامج وخطط، وقم بما شئت من إجراءات، إلا أنك في النهاية ستجد نفسك - في أحسن الأحوال - تحاول القضاء على "فساد الذيل". لكن تبقى هناك حقيقة واضحة وهي أن السمكة تفسد من رأسها، وكيف لا والناس على دين ملوكهم؟

المراجع:

- الأمم المتحدة. (2000)، تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات لعام 1999، فيينا: منشورات الأمم المتحدة.
- الأمم المتحدة. (2004)، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، نيويورك: منشورات الأمم المتحدة، جريدة الأهرام. (16 إبريل 2007)، القاهرة.
- جريدة الشرق الأوسط. (27 مايو 2007)، لندن.
- روبرت كليتجار. (1994)، السيطرة على الفساد. ترجمة: علي حجاج، عمان، دار البشير.
- محمد الغزالي. (2005)، الفساد السياسي في المجتمعات العربية والإسلامية. القاهرة: دار نهضة مصر للطباعة والنشر.
- Ackerman, S. R. (1999). *Corruption and government causes consequences and reform*. Cambridge. Cambridge University Press.
- African Union (2003). Convention on preventing and combating corruption, Adopted by

the 2nd Ordinary Session of the Assembly of the Union, Maputo, 11 July 2003

http://www.africa-union.org/Official_documents/Treaties_%20Conventions_%20Protocols/Convention%20on%20Combating%20Corruption.pdf

تاريخ الدخول: 25 مارس 2010

Council of Europe (1999). Criminal law convention on corruption.

<http://conventions.coe.int/treaty/en/treaties/html/173.htm>

تاريخ الدخول: 27 مارس 2010

Miller S..(2004). *Corruption and anti-corruption.. An applied philosophical approach ethics..* New Jersey: Prentice Hall publisher.

Organization for Economic Co-Operation and Development. (1998). *Introduction to the OECD codes of liberalization of capital movements and current invisible operations.* (pp 114- 118) Paris. OECD Publishing.

The Organization Of American States.(1996) *The Inter-American convention against corruption.* Caracas: Venezuela.

<http://www.osec.doc.gov/ogc/occic/corrupt.html>

تاريخ الدخول: 5 إبريل 2010

The World Bank (2010). Fact sheet on stolen asset recovery.

<http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/NEWS/0,,contentMDK:21475797~pagePK:64257043~piPK:437376~theSitePK:4607,00.html>

تاريخ الدخول: 16 إبريل 2010

The World Bank (2009). *Fraud and Corruption, What is the World Bank doing to fight corruption?*

<http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTSITETOOLS/0,,contentMDK:20147620~pagePK:283622~piPK:3544780~theSitePK:95474,00.html>

تاريخ الدخول: 15 إبريل 2010

The World Bank (2007). *Stolen asset recovery initiative: challenges, opportunities, and action plan*

<http://siteresources.worldbank.org/NEWS/Resources/Star-rep-full.pdf>

تاريخ الدخول: 6 إبريل 2010

The World Bank..(2004). *World development report.* (P38). Washington, D.C.

Transparency International (2009). *Corruption Perceptions Index.*

http://www.transparency.org/policy_research/surveys_indices/cpi/2009

تاريخ الدخول: 14 إبريل 2010

Transparency International.(2004). *Global corruption report, Political corruption.* London: Pluto Press.

Transparency International. (2008). *Global corruption report.* Cambridge: Cambridge University Press.

U. N Centre for International Crime Prevention.(2004). *Global dynamic of corruption*. Vienna. October 2002.

U. N Development Programme (1999). Durban. 9th International Anti-Corruption Conference.

<http://mirror.undp.org/magnet/docs/efa/GIT2000Beyond/default.htm>

تاريخ الدخول: 3 إبريل 2010

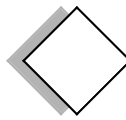
U. N Development Programme (2010). *Public administration reform and anti-corruption*.

<http://europeandcis.undp.org/governance/parac>

تاريخ الدخول: 3 إبريل 2010

قدم في: ديسمبر 2009

أجيز في: أكتوبر 2010



The International Efforts to Fight the Corruption Phenomenon and the Application Problems

Gamal Salama Ali^(*)

This research analyzes the phenomenon of corruption in the government sectors - at various levels and with different kinds, a phenomenon that leaves no doubt that there are negative effects on most aspects of political, social, and economical development in countries around the world countries.

In this context, the research examines the corruption phenomenon from several perspectives, which means looking at the ingestion of the analytical types of corruption, as well as the cost or negative effects of corruption from a moral, political, and economical development in any society which faces increasing severity of this phenomenon.

The second part of this research deals with the most important international efforts of facing the phenomenon of corruption, which the research examines with the role of the international governmental and non-governmental organizations in addressing this phenomenon, as well as examining the most prominent international and regional conventions in this field. Lastly, the research will conclude with an assessment of international efforts and the problems or constraints that may limit the ability of those conventions and international efforts to effectively address the phenomenon of corruption, especially in non-democratic countries.

Key Words: Corruption, Despotism, Democracy, International Conventions, Transparency, World Bank, Money Laundering.

(*) Political science dept. Faculty of Commerce. Suez. Canal University Egypt.

